

المؤتمر التحضيري لتطوير العمل الجنائي بالنيابات الخرطوم قاعة اتحاد المصارف السوداني

٨-١٠ أغسطس ٢٠١٠

البيان الختامي والتوصيات

إنعقد في الفترة من ٨ - ١٠ أغسطس ٢٠١٠ المؤتمر التحضيري لتطوير العمل الجنائي بالنيابات بقاعة اتحاد المصارف السوداني تحت رعاية السيد محمد بشارة دوسة وزير العدل وقد حضر الجلسة الافتتاحية السيد/ نائب مدير عام قوات الشرطة القومية وممثل نقيب المحامين، وشارك في المداولات السادة وزير العدل ووزير الدولة بوزارة العدل ووكيل وزارة العدل إلى جانب السادة رؤساء النيابة العامة بالولايات ورؤساء الإدارات المتخصصة برئاسة الوزارة ووكلاء النيابة الأعلى ووكلاء أوائل النيابة بالولايات والخرطوم. لقد انبنت روح المداولة والنقاش علي دور وزارة العدل الوارد في الدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ وقانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣، والتي من أهمها بسط سيادة حكم القانون ونشر الوعي بالثقافة القانونية، وقد اشاد المؤتمر بما تم من انجاز من قبل النيابة فيما يتعلق بحماية الحقوق الدستورية وصيانة مبادئ حكم القانون مستشعرين أهمية بذل المزيد من الجهود لتطوير إستدامة ماتم إرساؤه من مبادئ وما بذل من جهود لترقية العمل بالنيابات، وبعد نقاش مستفيض للتقارير والأوراق التي قدمت في المؤتمر خلص المؤتمر الي عدد من القرارات والتوصيات.

أولا القرارات:

- ١- التأكيد علي إستمرارية العلاقات المتميزة مع الأجهزة العدلية وأجهزة إنفاذ القانون وإستدامة روح الإنسجام بين تلك الأجهزة بما يخدم العدالة .
- ٢- إنشاء صندوق لدعم العمل الجنائي بالنيابات وتبرع السادة المستشارين بمرتب يوم للصندوق إستشعاراً منهم بأهمية هذا الصندوق.
- ٣- إعداد مشروع قانون للنيابة العامة بما يضمن فاعلية النيابة وتوفير المقدرات التي تعينها علي بسط سيادة حكم القانون ورد الحقوق .
- ٤- ضرورة مراجعة لائحة تنظيم أعمال النيابة الجنائية لسنة ١٩٩٨م بما يقلل من درجات الإستئناف مع ضمان تجويد القرارات الصادرة من المستويات المختلفة.
- ٥- مواصلة الزيارات الميدانية الدورية من قبل قيادة الوزارة للإدارات القانونية للولايات.
- ٦- السعي لعقد إجتماعات دورية من قبل رؤساء النيابة العامة بالولايات لوكلاء النيابة العامة بالولاية لمراجعة الأداء وتطوير العمل .
- ٧- التأكيد علي الوجود طوال اليوم لوكلاء النيابة بما يضمن الإشراف التام والمراجعة المستمرة لكل الإجراءات من قبل وكيل النيابة في وقتها وذلك تمشياً مع متطلبات القانون.
- ٨- تجويداً للأداء يكون وكيل النيابة متفرغاً للعمل الجنائي ما أمكن ذلك.
- ٩- أخذين في الإعتبار ماورد في الفقرة (٨) أعلاه نؤكد علي ضرورة زيادة الإلتزامات المالية تجاه وكلاء النيابة.
- ١٠- تتمين الجهد المبذول من قبل وكلاء النيابة في تمثيل الإتهام وضرورة ظهورهم في كافة الدعوي الجنائية وخاصة القضايا ذات الأثر العام والقضايا الجسيمة.

ثانياً: التوصيات:

- ١- السعي لتوفير فرص التدريب داخلياً و خارجياً لوكلاء النيابة .
- ٢- ضرورة حوسبة العمل الجنائي وربط المركز بالولايات مع بناء قاعدة معلومات.
- ٣- حث الخطي في إنشاء المقار المناسبة للنيابات وتهيئتها مع توفير وسائل الحركة بما يمكنها من القيام بدورها .
- ٤- السعي مع الجهات ذات الصلة حتي لا تكون الحصانات عائقاً أمام تحقيق العدالة الجنائية ورد الحقوق إلي أهلها .
- ٥- الإشادة بالدور الإيجابي للحكومات الولائية تجاه النيابة مع السعي للحصول علي المزيد خاصة فيما يتعلق بمقار النيابة والسكن وتهيئة بيئة العمل المناسبة لوكلاء النيابة .
- ٦- السعي لوضع الأطر التشريعية لقيام مجالس صلح جنائية درءاً للمفاسد التي قد تنشأ من الدعوي الجنائية حفاظاً علي النسيج الإجتماعي وتقليلاً للدعاوي الجنائية.